دراسة ميدانية تكشف تردي الأوضاع الصحية لبعض دور الأيتام في الأمانة

برغم اهتمام ورعاية فخامة رئيس الجمهورية بالأيتام ، وبرغم إحاطته ودعمه لهذه الشريحة من المجتمع ، إلا أن الحكومة (الحلو ما يكملش) ففي البحث الذي أعده خمسة من طلاب كلية الطب البشري بجامعة صنعاء وهم (الدكتور / عبد الله سليمان التركاوي ، ومريم الدوغاني ، وسامي عز الدين ، صدام كامل ، عزام كامل ، وصهيب عبد الرحمن) تحت إشراف الدكتور / احمد الحداد رئيس قسم طب المجتمع في الكلية ـ بعنوان (الوضع الصحي والأمراض المعدية لدى الأطفال الأيتام في صنعاء) ـ سلطوا الضوء من خلال نزولهم الميداني على حالات سوء التغذية ومقارنتها بطبيعة التغذية التي يتناولها الأيتام والأمراض التي يصابون بها وأسبابها وكيفية التغلب عليها.

متابعة / فريد محسن علي

هدف البحث

الدراسة التحليلية الشاملة التي قام بها خريجو الكلية هدفت إلى جذب اهتمام الباحثين والمؤسسات المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة إلى حالة الإهمال وعدم توفر الرعاية الصحية لهذه الشريحة من المجتمع ، حيث استمرت الدراسة من أكتوبر 2005م حتى فبراير 2007م شملت (300) يتيم ، (227) ذكور و(73) من الإناث تتراوح أعمارهم بين 6ـ18 سنه .

وجرت الدراسة على كل من دار الأيتام (حكومي) ودار الرحمة (خاص) وركزت على ثلاثة عناصر الفحوصات السريرية والفحوصات المخبرية (فحص الدم ، البول ، البراز ، وفحص فيروس الكبد (ب)) بالإضافة إلى التقييم الغذائي ، وبالاعتماد على تصنيف منظمة الصحة العالمية لسوء التغذية إلى متوسط وشديد ، كان معدل سؤ التغذية لدى الأيتام على النحو الآتي : 37% منهم يعانون "نقص الوزن" و12% يعانون من "ضعف النمو" و40% "قصيري القامة" ، وهذه المعدلات كانت الأعلى عند الذكور في دار الأيتام ، ما عدا فيما يخص مؤشر "ضعف النمو" كان أعلى لدى الإناث وكذا في دار الرحمة لرعاية الأيتام ، زد على ذلك أن 12% كانوا يعانون من "فقر الدم".

التقييم الغذائي

أما فيما يتعلق بالتقييم الغذائي فقد افتقر إلى بعض المجموعات الغذائية كـ(الألبان ، اللحوم ، الفواكه) فهي إما متوفرة وبشكل غير كافي ، أو تنعدم أساسا على مائدة الأيتام وبالذات موائد " دار الرحمة " وذلك لقلة مواردهم المالية ..وبالنسبة للإصابة بالأمراض المعدية تبين إن 35% مصابين "بالاميبيا المعوية" و12% "بالاتش نانا" و12% بـ"الجارديا" ، و3% بـ"البلهارسيا المعوية" ، أما الطفيليات البولية بلغ معدل الإصابة بـ"البلهارسيا البولية" 7% ، و2% مصابين بفيروس الكبد (ب) ، وهذه النسبة تعتبر عالية لمرض معدي كفيروس الكبد (ب) قد يسبب مضاعفات خطيرة على صحبتهم .

ومن الواضح هنا إن عدم توفر بيئة نظيفة ساعدت على ازدياد نسبة الإصابة بالطفيليات المعوية وانتشار الأمراض المعدية إلى جانب عدم كفاية الوجبات الغذائية من حيث الكم والنوع ، كل هذا أدى إلى ارتفاع معدلات سؤ التغذية عند الأطفال الأيتام.

خلفية

وأشار البحث إلى أن كلا من " بالاميبيا ، الجارديا ، والاتش نانا " عبارة عن طفيليات معوية تنتقل عن طرق الطعام الملوث (ولا يعني بالضرورة أن الطعام المقدم كان ملوثا) ، ولكن مجرد تناول الأيدي دون غسلها وخاصة وهي ملوثه ، كفيل بانتقال هذه الطفيليات ، أما " الإسكارس " تعد من مجموعة الديدان المعوية والتي تنتقل أيضا عن طريق تلوث الأطعمة ، وأما "البلهارسيا المعوية والبولية " من المعروف أنها تنتقل عن طريق المستنقعات والبرك الملوثة ، ويبقى "فيروس الكبد الوبائي" فهو ينتقل عبر نقل الدم الملوث به ، واتضح أن الأيتام المصابين به من اسر واحده ، أي أنهم أصيبوا به خارج دور الأيتام أيضا.

والمشكلة الحقيقية لهذه الأمراض المعدية أنها من الممكن أن تصيب بقية الأطفال الأيتام ، خاصة وان دورهم (وبالذات دار الأيتام) مزدحمة جدا وفيها من الصالات وغرف النوم غير صحية وتفتقر إلى ابسط أصول الرعاية والنظافة .

استنتاج

خلصت الدراسة إلى استنتاج مفاده أن هذا المعدل العالي لسوء التغذية يعزي لعوامل عده ، منها ارتفاع معدل الأمراض المعدية لهم ، فقر في بعض المواد الغذائية ، تردي أوضاع النظافة العامة في بعض الدور ، تدني الرعاية الصحية وإهمال المشرفين الصحيين ، والاهم من ذلك شحة الموارد المادية لهذه الدور التي تعيقها، بل وتمنعها من توفير كامل الرعاية لهذه الشريحة.

وأوصت الدراسة بضرورة دعم دور الأيتام ماديا وإنشاء أخرى تستوعب الأعداد المتزايدة ، توفير أخصائيي تغذية للإشراف على الوجبات الغذائية والعمل على تحسين مستوى النظافة في هذه الدور ، وكذا توفير العلاجات اللازمة وتطعيم الأيتام ضد فيروس الكبد (ب) ، لمنع انتشار العدوى ، وتفعيل البرامج الدورية لتقييم الوضع الغذائي والصحي.

المجلس الوطني للسكان
إشراف / الأمانة العامة

بهدف نشر وتعزيز الوعي السكاني في أوساط المجتمع

إعداد وتنفيذ عدد من اللوحات الإعلانية الحائطية حول القضايا السكانية

صنعاء/ بشير الحزمي :

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان لنشر وتعزيز الوعي حول القضايا السكانية في أوساط المجتمع وترجمة لتوجيهات فخامة الأخ /علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في العديد من المناسبات والفعاليات واللقاءات المختلفة بضرورة تفعيل التوعية بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وكيفية مواجهة تحدياتها تقوم الإدارة العامة للإعلام بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان حاليا بإعداد وتنفيذ عدد من اللوحات الإعلانية الحائطية الكبيرة والمتوسطة والتي تتضمن بعض البيانات والمؤشرات حول الوضع السكاني والعديد من الرسائل الإعلامية التوعوية بمختلف القضايا السكانية .

وفي تصريح خاص لصحيفة 14 أكتوبر أوضح الأخ الأستاذ / مجاهد الشعبي مدير عام الإدارة العامة للإعلام بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بأن إعداد هذه اللوحات الإعلانية التوعوية يأتي ضمن سلسلة من الإجراءات والأنشطة التي تقوم بها الإدارة العامة للإعلام في إطار خطة عملها السنوية التي تهدف الى نشر وتعزيز الوعي السكاني حول مجمل القضايا السكانية في أوساط المجتمع وبما من شأنه تحقيق بيئة داعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامجها التنفيذية ، وإحداث تغيير ايجابي في مستوى المعرفة والاتجاهات والسلوك الديمغرافي للجمهورية وخاصة بما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومواجهة الاتجاهات السلبية التي تستند الى سؤ الفهم وضعف المعرفة والعادات والشائعات وذلك للوصول الى تحقيق التوازن بين المتطلبات السكانية والموارد والتنمية المستدامة .

وقال بان ما سيتم إعداده وطباعته من لوحات إعلانية حائطية توعوية حول القضايا المتعلقة بالسكان والسياسة السكانية سيتم توزيعه تباعا على العديد من المرافق الصحية ولجان تنسيق الأنشطة السكانية في عدد من محافظات الجمهورية من اجل رفع الوعي والالتزام تجاه معالجة مجمل القضايا والمشاكل السكانية .

مشيرا الى ما تبذله الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان من جهود كبيرة وذلك بالتعاون والتنسيق مع العديد من الجهات ذات العلاقة لنشر الوعي السكاني والصحي في أوساط المجتمع.

مؤكدا حرص الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان على توسيع نطاق نشاطها التوعوى وتنويع رسائله بما في ذلك العمل على الخروج من الطابع التقليدي والقوالب المعتادة في إيصال الرسالة التوعوية حول القضايا السكانية الى الفئات والشرائح المستهدفة عموم محافظات الجمهورية.

دور السلطة المحلية في العمل السكاني

كتب / شوقي العباسي :

تتصف القضية السكانية بأنها من القضايا المركبة ذات الابعاد في اسبابها واثارها ، وبحكم ذلك فان السياسة الوطنية للسكان تطرح معالجة هذه القضية في اطار شمولي ، مؤكدة مبدأ الشراكة كالية اساسية في تحقيق اهدافها وقد نصت الوثيقة الثانية للسياسة الوطنية للسكان (2000-2025م) على اقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمة التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المجني في مناقشة وترجمة اهداف السياسة الوطنية للسكان الى برامج تنفيذية ومتابعتها ورصد نتائجها وتقويمها وعلى نفس المنوال يؤكد برنامج العمل السكاني على هذا التوجه في كل المحاور والتداخلات ، وبشكل اكثر تفصيلا ويخصص عنصرا رئيسيا للشراكة يؤكد فيه على تعزيز علاقة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والعمل على تعميق هذا المفهوم وتعزيزه بالوسائل المختلفة ، التنظيمية والتشريعية والمادية والاعلامية على المستوى المركزي والمحافظات للوصول الى المناطق المختلفة والى الفئات السكانية الاكثر احتياجا ، وبرغم تعدد الجهات التي تنفذ البرامج والمشاريع السكانية واهمية ما قامت به حتى الان ، الا انه لا تزال هناك تحديات كبيرة لتحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان ، وهناك فئة واسعة من السكان خاصة في الريف لم تغطيها خدمات وانشطة المشاريع التي تم ويتم تنفيذها ، وهنا تكمن اهمية العمل مع السلطة المحلية في هذا المجال كونها تغطي كافة الوحدات الادارية في البلاد ، وصلاحياتها الواسعة حيث يتيح لها القانون العمل في مجال التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم للبرامج و المشاريع التنموية ومنها ذات العلاقة بمعالجة القضايا السكانية ، وبذلك فان السلطة المحلية يمكن لها القيام بدور هام وحيوي في مجال العمل السكاني وتوسعته وتطويره ليصل الى المناطق والفئات المحرومة ويعالج القضايا السكانية ذات الخصوصية المحلية وبالمداخل المناسبة لظروف المنطقة وخاصة في الريف الذي يشكل حوالي ثلاثة ارباع سكان البلاد ويمثل مصدر العديد من القضايا السكانية القائمة مثل ارتفاع مستوى الخصوبة البشرية ، انتشار الامية خاصة بين النساء ، تدني مستوى الوعي والخدمات الصحية والتعليمية ، وغيرها كما يمثل الريف المصدر الرئيسي للهجرة الداخلية الى المدن الرئيسية ، وبالتالي فان العمل في هذا الاتجاه سيمثل نقلة نوعية للعمل السكاني بتوجيهه الخدمة غالبية سكان البلاد ويسهم في معالجة منابع العديد من القضايا السكانية ، وقد اكدت على هذا التوجيه نتائج وتوصيات المؤتمر الوطني الثالث للسكان على مستوى التخطيط والتنفيذ من خلال مراعاة اهداف السياسة الوطنية للسكان عند عملية التخطيط لان السلطة المحلية تعد خططها وبرامجها التنموية وتقوم المجالس المحلية بالاشراف والرقابة على عمليات اعدد الخطط وتنفيذها ، ومتقضى ذلك ان تراعي السلطة المحلية ما تستهدفه السياسة الوطنية للسكان سواء الاجهزة التنفيذية المعنية عند اقتراح الخطط او المجالس المحلية عند عمليتي الاقرار والاشراف على التنفيذ باعتبار ان السياسة الوطنية للسكان هي المعبرة عن الموقف الرسمي للدولة تجاه الاوضاع السكانية السائدة ، واقرار الحكومة لها يمثل التزاما تجاه معالجة هذه القضية من خلال مجموعة من التدابير التي تتخذها للتاثير على الاوضاع نحو الافضل ، بالاضافة الى ادماج برامج الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات وخصوصا برامج تنمية المراة ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما ان هناك دور للسلطة المحلية اكثر تحديدا في مجال تنمية المراة ورعاية الامومة والطفولة من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية ويتحقق هذا الدور من خلال ادماج برامج السياسة الوطنية للسكان ذات الصلة ـ ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسلطة المحلية ـ كل في نطاق وحدته الادارية ـ وتقع على المجلس المحلي للوحدة الادارية مراقبة تنفيذ تلك البرامج ضمن الخطة المحلية ، وفي هذا السياق لا بد من وضع توقعات لمخرجات حقيقية ذات صلة ببرامج السياسة الوطنية للسكان والقيام بادماج المشروعات ذات البعد السكاني في الخطط القطاعية وادماج الانشطة والمشاريع المحققة لاهداف السياسة الوطنية للسكان في الخطط القطاعية على مستوى الوحدات الادارية (المحافظات / المديريات) جزء من عملية التنمية ، ومتقضى ذلك حصر المشروعات ذات البعد السكاني ايا كان مصدر تنفيذها ليتسنى استيعاب كافة الانشطة السكانية ضمن مدخلات التنمية للحصول على مخرجات تتناسق مع اهداف السياسة الوطنية للسكان وفي مجال التنفيذ فان السلطة المحلية قد حلت محل السلطة المركزية في القيام بالدور التنفيذي في المجال التنموي ومن الانشطة التنموية هناك انشطة ذات صلة مباشرة بالسياسة الوطنية للسكان سيما في مجال التعليم والصحة العامة والصحة الانجابية وتوزيع الخدمات ..الخ ، وهي تقوم بهذا الدور نيابة عن السلطة المركزية بحكم انتقال هذه الوظائف اليها بموجب القانون ومن ثم فان السلطة المحلية باعتبارها جزء كبير من سلطة الدولة هي الطرف الاساسي في عملية الشراكة لتحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان ولا بد ان تلعب هذا الدور بحكم وظيفتها وقربها من المجتمع المحلي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على مستوى الوحدة الادارية .

كما ان السلطة المحلية يمكن ان تضطلع بدور هام في تنفيذ انشطة تخدم تحقيق اهداف السياسة الوطنية للسكان وخاصة في مجال التوعية السكانية فقيادات واعضاء المجالس المحلية هي شخصيات اجتماعية فاعلة ومؤثرة ولها ثقلها في المجتمع ، وبامكانها ان تسهم في جانب التوعية والتثقيف السكاني بشكل مباشر وقوي ، وفي حشد الموارد من خلال قيام السلطة المحلية بكافة تكويناتها بتوسيع الشراكة الشعبية للمساهمة في البرامج والانشطة السكانية ورفع الوعي تجاه القضايا السكانية والمشاكل الناجمة عنها و التي تمثل عائقا اما تحقيق التنمية .

دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم قضايا السكان في اليمن

الصحة الإنجابية - السكان والتنمية - النوع الاجتماعي، أبرز القضايا التي سيتم التركيز عليها خلال تنفيذ البرنامج القطري للصندوق

أمين عبدالله ابراهيم :

أجمعت العديد من الدراسات التحليلية والأبحاث والمسوح العلمية التي أجريت في بلادنا حول قضايا السكان والتنمية، على أن معدلات النمو المتسارع للسكان يشكل أحد التحديات الرئيسة التي تعيق جهود الدولة نحو تحقيق تنمية بشرية مستدامة ، وهو الأمر الذي أكدته الحكومة وجميع الشركاء في مجال السكان والتمنية في الجمهورية اليمنية، مما ساعد ذلك على التوجه الجاد نحو صياغة وإعداد السياسة الوطنية للسكان التي تعكس الرؤية الإستراتيجية للدولة تجاه هذه القضايا حتى عام 2025م والتي أدت بالتالي الى وجود إجماع لدى كافة الجهات المعنية وذات العلاقة بضرورة أن تتخذ الحكومة كافة التدابير والإجراءات اللازمة لترجمة مضامين وأهداف السياسة السكانية في شكل خطط وبرامج عمل تنفيذية ملموسة يكون لها تأثير مباشر وايجابي على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،وبما يساعد على التخفيف من حدة الفقر ، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين على مدى المتوسط والبعيد .

ونظرا لكبر حجم الإشكاليات والقضايا والتحديات السكانية وتشعباتها المختلفة الناتجة عن الارتفاع الكبير والتزايد السريع في عدد السكان – والتي تتواكب أو تتوافق بأي حال من الأحوال مع مواردنا المتاحة– فان الحكومة لا تستطيع "منفردة" استيعاب ومعالجة كل هذه الإشكاليات والتحديات السكانية الراهنة دون أن يكون هناك دعم ومساندة حقيقة وفاعلة من قبل المنظمات والهيئات الأممية والدولية والدول المانحة والداعمة .

ومن هذا المنطلق فقد حرصت الحكومة اليمنية على تعزيز وتطوير وتقوية علاقات التعاون والتنسيق مع تلك المنظمات الدولية مناجل حشد اكبر قدر ممكن من الموارد اللازمة لمواجهة التحديات السكانية والتنموية المختلفة.

ويعتبر صندوق الأمم المتحدة للسكان إحداهم الشركاء الرئيسيين في مجال العمل السكاني والتنموي في بلادنا، بشهادة شركاء التنمية الوطنيين، حيث بدا الصندوق في تقديم العون والمساعدة لليمن عام 1992م إثر إعلان الوحدة اليمنية المباركة، بهدف دعم جهود الحكومة في إعداد الاستراتيجيات والسياسات العامة وتطويرها، ومنها تحقيق السياسة الوطنية للسكان، وذلك من خلال قيام الصندوق بتنفيذ برنامجه القطري الجديد في اليمن خلال 2007-2011م، الذي يشتمل على ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في خدمات الصحة الإنجابية، البرامج والمشروعات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية / البرامج المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال ادراج مكون خدمات الصحة الإنجابية في برنامج القطري الى الاستجابة الفاعلة الحاجة لليمن.

في مجال تنمية الرأسمال البشري وتعزيز أداء شبكات الحماية الاجتماعية باعتبار ذلك احد أولويات التنمية في اليمن وضرورة لازمة لبلوغ أهداف التنمية الألفية، وهذا لن يتأتى ما لم يتم إدماج الإستراتيجية الوطنية للسكان والصحة الإنجابية في خطط وبرامج التنمية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والمديريات وسيسعى الصندوق من خلال هذا المكون الى زيادة الوعي العام بأهمية وضرورة خدمات الصحة الإنجابية مما يفضي الى زيادة الطلب عليها من قبل الفئات المستهدفة وخاصة الشباب من الجنسين .

وسيستمر الصندوق في تقديم الدعم والإسناد لوزارة الصحة العامة والسكان لتكون قادرة على تفعيل استراتيجياتها الوطنية وخاصة فيما يتعلق بتوفير خدمات الصحة الإنجابية على مستوى المحافظات والمديريات والعمل على جعل هذه الخدمة متاحة للجميع وإتاحة خيارات متعددة في مجالات تنظيم الأسرة لا تقل في حدها الأدنى عن ثلاثة خيارات، مع حشد المزيد من الموارد وبما يساعد المزيد من الأمهات الحوامل الحصول على خدمات الولادة تحت إشراف كادر طبي مؤهل ، وسيركز البرنامج القطري في سياق هذا المكون على رفع درجة الوعي العام بأخطار مرض نقص المناعة الطبيعية (الايدز) وسبل الوقاية منه .

وتماشيا مع توجيهات الدولة نحو اللامركزية والإدارة الرشيدة وانسجاما مع أهداف الخطة الخمسية للتنمية الخاصة بوزارة الصحة العامة والسكان للأعوام 2006ـ2010م ودعما لأنظمة الرعاية الصحية على مستوى المديريات ، سيسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء وحدة جديدة تسمى بوحدة "دعم البرامج" و التي ترتبط إداريا بقطاع السكان التابع لوزارة الصحة العامة والسكان، وتهدف هذه الوحدة الى تامين خدمات الصحة والرعاية الإنجابية على مستوى المحافظات والمديريات المستهدفة وتنمية الوعي المعرفي لدى الفئات المستهدفة بأهمية مثل هذه الخدمات وبما يفضي الى تملكها وإدارتها على المدى البعيد والمتوسط، وستدار وحدة البرامج وفق اطر وشروط مرجعية محددة سيتم الاتفاق حولها مع وزارة الصحة العامة والسكان ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ، فضلا عن صندوق الأمم المتحدة للسكان . وستتخذ الخطوات والإجراءات الملائمة في هذا الاتجاه اثر التوقيع الرسمي على الخطط التنفيذية للبرنامج القطري الجديد لصندوق الأمم المتحدة للسكان ، وستعني وحدة دعم البرامج بتعزيز البناء المؤسسي للهياكل والأنظمة الإدارية وبما يفضي الى الربط الجيد بين مدخلات البرامج ومخرجاتها ويحسن من أداء أجهزة التخطيط واليات التنسيق والتقييم والمتابعة ويفضي الى نشوء جماعات ضاغطة ومناصرة لقضايا الرعاية والصحة الإنجابية على المستوى القطاعي ويدفع الى تسريع وتيرة العمل والانجاز لبرامج الصحة الإنجابية على مستوى المحافظات والمديريات باعتبار ذلك حقا أساسيا من حقوق الإنسان .

ويسعى صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال هذا المكون للبرنامج القطري الى الوصول الى مخرج واحد يتمثل في التطبيق الفاعل للإستراتيجية الوطنية للسكان والصحة الإنجابية " ويأتي هذا المخرج متوافقا مع المحددات المنظمة للدعم والإنفاق العام الممتد لسنوات متعددة حسب لوائح وأنظمة الأمم المتحدة والذي يدعم الجهود الرامية " لتامين خدمات الصحة الإنجابية للمزيد من الشرائح المستهدفة وزيادة الطلب عليها " ، كما أن هذا المكون من البرنامج القطري يصب في خانة احد مخرجات مصفوفة الأطر المرجعية للمساعدات التنموية للأمم المتحدة والذي ينص على " حدوث تحسن ملحوظ في السياسات العامة والموارد المتاحة والقدرات المؤسسية وبما يمكن من الربط بين معدلات النمو المتسارع للسكان من جهة ، وبين مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية الملبية لحاجيات المواطن من جهة أخرى وبما يتماشى مع خيارات التنمية ويجعل من هذه الخدمات متاحة وبصورة متكافئة للجميع ".

كان ذلك هو المكون الأول للبرنامج القطري ، وسوف نتناول المكون الثاني " البرامج والمشروعات ذات الصلة بقضايا السكان والتنمية " في العدد القادم من هذه الصفحة السكانية " السكان والتنمية " .

حملة التحصين التكميلية ضد شلل الأطفال من منزل إلى منزل لجميع الأطفال دون الخامسة من العمر - للفترة من (16-18 أبريل 2007م